

يهدد السلم في فلسطين، وتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية ( آنذاك ) الى السلم الدائم بينهما ( بين الاطراف المتعاقدة ). ومن ناحية اخيرة، وبناء على ما تقدم، نظرت اتفاقية الهدنة الى الوجود المصري في القطاع، على انه وضع «مؤقت»، وليس وضعا نهائياً، الى حين التوصل الى حل دائم للمشكلة الفلسطينية. وربما نتيجة لذلك، نصت الاتفاقية على جواز احتفاظ الادارة المصرية بقوات دفاعية فقط في منطقة الجبهة الخاضعة للرقابة المصرية.

٣ - الموقف الدولي من، وفي اثناء، الاحتلال الاسرائيلي للقطاع العام ١٩٥٦: في التاسع والعشرين من تشرين الاول ( اكتوبر ) العام ١٩٥٦، تحركت القوات الاسرائيلية واحتلت قطاع غزة ومعظم شبه جزيرة سيناء، فيما عرف بـ «حملة سيناء»، مشتركة بذلك مع كل من بريطانيا وفرنسا، في الاعتداء الثلاثي على مصر. وعلى الرغم من اعلان غولده مائير، وزير خارجية اسرائيل آنذاك، في العاشر من تشرين الثاني ( نوفمبر ) من العام ذاته، وبعد اعلان اسرائيل، رسمياً، عن قبولها بمبدأ الانسحاب من الاراضي المصرية، ان القطاع ليس من الاراضي المصرية، وأنه لن يعاد الى مصر لكونه جزءاً لا يتجزأ من «ارض - اسرائيل»، الا ان الموقف الدولي الراض حينذاك لهذه الدعاوى الاسرائيلية، والذي كان يرى ان الوضع القانوني للقطاع مستمد من نظام الهدنة، كان احد الاسباب الرئيسة في الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء خطوط الهدنة التي حددتها اتفاقية رودس<sup>(٢٩)</sup>.

ومن ناحية اخرى، فقد ساد، في اثناء مناقشة قضية الاحتلال الاسرائيلي للقطاع آنذاك في الامم المتحدة، مناخ يؤيد فكرة تدويل القطاع، او ما كان يسمى بتوسيع وجود الامم المتحدة في القطاع<sup>(٣٠)</sup>؛ الا انه، لاسباب عديدة، من اهمها انفجار الحركة السياسية في القطاع، في اثناء الانسحاب الاسرائيلي، مطالبة بعودة الادارة المصرية، ورافضة لمشاريع التدويل، وموقف مصر المتجاوب آنذاك مع هذه الحركة، تم الاقلاع عن هذه الفكرة، واستعيز عنها بمرابطة قوات الطوارئ الدولية على حدود الهدنة، ورجعت الادارة المصرية، مرة اخرى، الى القطاع<sup>(٣١)</sup>.

#### القرارات والممارسة المصرية

بدخول القوات المصرية النظامية<sup>(٣٢)</sup> الجزء الجنوبي من فلسطين بتاريخ الخامس عشر من ايار ( مايو ) ١٩٤٨، انتقلت السيادة الفعلية، في المناطق التي سيطرت عليها هذه القوات، أو بقيت في حوزتها، بعد توقيع اتفاقية الهدنة، الى مصر. وهنا يثار سؤال مزدوج، تشكل الاجابة عليه احد الابعاد الاساسية في تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، وهو: كيف مارست الادارة المصرية سيادتها في قطاع غزة؟ وهل تعارض ذلك مع الذاتية الخاصة للقطاع؟ بمعنى آخر، يمكن النظر الى هذا السؤال المزدوج من ناحيتين: الاولى، الممارسة المصرية الفعلية للسيادة في القطاع؛ والثانية، الجهود المصرية في الحفاظ على، او طمس، الهوية الفلسطينية للقطاع.

الممارسة الفعلية للسيادة المصرية في القطاع: بعد توقيع اتفاقية الهدنة المصرية - الاسرائيلية، وبعد ان رحلت حكومة عموم فلسطين، والهيئة العربية العليا، الى القاهرة، اصبحت الادارة المصرية هي المسؤولة، شكلاً وموضوعاً، عن كل شيء في القطاع؛ وتجلي ذلك في تحكمها في النواحي السياسية، والامنية، والقانونية، والدستورية، والاقتصادية، والتنمية.

( ١ ) التحكم في الوضع السياسي والامنّي: ما لبثت الحكومة المصرية، بعد ان هدأت الاوضاع التي خلفتها نكبة العام ١٩٤٨، في القطاع، ان استدعت الحاج امين الحسيني، الذي كان يشغل، اضافة الى منصب رئيس الهيئة العربية العليا، والقيادة الفلسطينية آنذاك، منصب رئاسة المجلس الاعلى لحكومة عموم فلسطين، والمجلس الوطني الفلسطيني، لانها كانت تعرف انه المحرك الفعلي لحكومة عموم فلسطين<sup>(٣٣)</sup>. ومنذ ذلك الحين، ظلت حركة الحسيني مقيدة في القاهرة، وما لبثت حكومة